

Distr.
GENERALA/43/500/Add.2
15 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا : برنامج
عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي
والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

تقرير الأمين العام

إضافة
المحتويات

المصفحة الفقرات

٣	٣ - ١	أولا - مقدمة
٣	١١ - ٤	ثانيا - الاتجاهات في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي
٩	٤٣ - ٤٢	ثالثا - الفرص المناسبة لزيادة الاستثمار
٩	٣١ - ٣٢	الف - الإصلاحات الاقتصادية
١٢	٣٠ - ٣٢	باء - مبيعات رأس المال السهمي والمبادلات والاشتغال
١٤	٣٩ - ٣١	الآخرى -
١٧	٤٣ - ٤٠	جيم - الفرص القطاعية
			دارل - التقييم

المحتويات (تابع)المفحة الفقرات

رابعا -	العوائق وتدابير السياسية	٤٤ - ٧٤	١٨
الد -	العوائق الهيكلية	٤٥ - ٥٦	١٩
باء -	العراقيل المتعلقة بالسياسة	٥٧ - ٦٥	٢٣
جيم -	الادارة العامة	٦٦ - ٦٧	٢٦
DAL -	القدرة على التفاوض	٦٨	٢٦
خامسا - الإجراء الدولي			٧٩ - ٨٣
			٢٧

أولاً - مقدمة

من المسلم به بصورة عامة أنه بوسع الشركات عبر الوطنية أن تسهم إسهاماً في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية . ويمكن أن توفر الاستثمار المباشر الذي توجد حاجة ماسة إليه . ويمكن أن تتعجل بنقل التكنولوجيا ، وأن توفر الأدلة ، وأن تبني تنمية الموارد البشرية . كما تستطيع الشركات عبر الوطنية أن الوصول إلى الأسواق والائتمان الخارجيين . وفي الوقت ذاته ، هناك آثار سلبية قد ترتبط بنشاطها الشركات عبر الوطنية . ولذلك يتتعين لحكومات البلدان المضيفة ترسن ، لدى رسم السياسات والتفاوض مع الشركات عبر الوطنية ، على تخفيف الآثار سلبية إلى أدنى ما يمكن مع زيادة الآثار الإيجابية إلى أقصى ما يمكن .

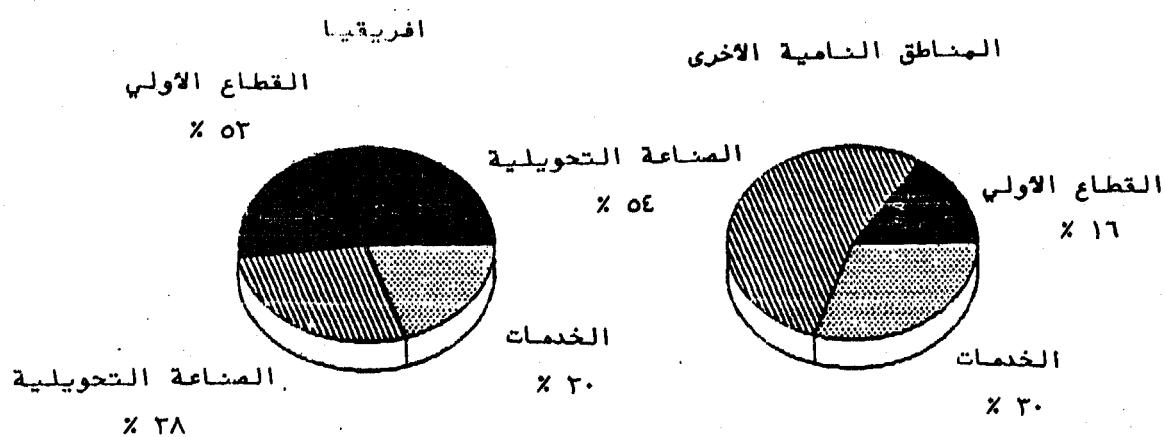
ويisper هذا التقرير غور الفرق المتاحة والعراقيل التي تعترض زيادة اشتراك نيات عبر الوطنية في تنمية إفريقيا . ويركز بصورة رئيسية على التدابير العامة للاستثمار المباشر الأجنبي وأشاره النوعية على التنمية ، ويسلم بأنه ينبغي بعد أن يقرر بنفسه مدى وأشكال التعاون الذي ينشره مع الشركات عبر الوطنية من زيادة منافع هذا التعاون إلى أقصى درجة ممكنة .

وقد أعد التقرير مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية ، بناء على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المقرر ١٦١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨) ، بد فيه على البحث والأنشطة الاستشارية التي يضطلع بها المركز لدعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٠ (قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) .

ثانياً - الاتجاهات في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي

تتلقى إفريقيا أقل من ١٥ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار المباشر إلى البلدان النامية . وعلى عكس آسيا وأمريكا اللاتينية ، كان معظم نهار الاستثمار الأجنبي في إفريقيا في القطاع الأولي (انظر الشكل) ، خاصة النفط (١) . وتعتبر تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرًا غير هام للتمويل (٢) . ولا تتتوفر إجمالي ، لأن إفريقيا تعتمد في الغالب على تدفقات الموارد الرسمية . ولا تتتوفر إجماليات تفصيلية عن دور الشركات عبر الوطنية في مجال الصادرات المصنوعة من إن النامية الإفريقية ونقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان ، بيد أن الأدلة غيرأشهرة تدل بوضوح على أن هذا الدور غير هام .

الشكل - رأس المال السهمي المباشر الأجنبي
 (بالنسبة المئوية للتوزيع لعام ١٩٨٢)



٥ - وكما هو الحال بالنسبة للمناطق النامية الأخرى ، تتركز بشدة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى إفريقيا في عدد قليل من البلدان ، خاصة الاقتمادات المصدرة للنفط (انظر الجدول) . وقد استواعت ثمانية بلدان ثلثي التدفقات إلى الداخل في عام ١٩٨٢ ، وزادت حصتها كذلك إلى أربعة أخماس هذه التدفقات بحلول عام ١٩٨٦ . وزادت التدفقات إلى مصر زيادة سريعة ، حتى بلغت ما يربو عن بليون دولار في عام ١٩٨٥ . بيد أن ٨٠ في المائة من التدفقات كانت في قطاع النفط لا السلع الأولية الأخرى ، أو الصناعة التحويلية ، أو الخدمات .

٦ - وكان حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في باقي إفريقياذا بعد مختلف تماماً . وقد هبط مجموع التدفقات السنوية بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٨٠ ، حتى بلغ حوالي ٤٠٠ مليون دولار . وحتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط (مثل زامبيا وزمبابوي وكوت ديفوار ، والمغرب) ظلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي متواضعة تماماً ، نادراً ما وصلت إلى ٥٠ مليون دولار في السنة . وبالنسبة للبلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض ، كان صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي يتراوح من رصيد سلبي إلى بضع ملايين دولارات سنوياً في معظم الحالات .

٧ - بيد أنه في بعض البلدان وفي بعض القطاعات ، كانت الشركات عبر الوطنية تؤدي دوراً هاماً بل حاسماً . وكانت الشركات عبر الوطنية في أوغندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزائير ، وزامبيا ، والصومال ، وكينيا ، وملاوي تملك مثلاً مملحة تجعل لها السيطرة على المزارع في عدد من المحاصيل الزراعية (مثل الموز ، والقطن ، والبن ، وزيت النخيل ، والمطاط ، والسكر ، والشاي ، والخضروات ، والزهور) . كما كانت الشركات عبر الوطنية تتمتع بمركز مسيطر في المعادن من غير المحروقات في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض ، مثل النحاس في بوتسوانا وزائير ، والبوكسيت في غانا وغينيا .

الجدول - شدقات الاستثمار المباشر الأجنبي ، ١٩٧٥ - ١٩٨٦
(بملايين الدولارات)

المتوسط السنوي ١٩٨٦-١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	المنطقة/البلد	
								جيمع البلدان	البلدان النامية
٥٦٩٣,٠	٢٣٢٠,٢	٧٦٤٤٩,٤	٤٧٩٥٨,٨	٤٨٦٧٣,٩	٤٣٨٨٨,٧	٤٤٠٧٦,٠	٥٦٥٠٤,٠	٥٢٣٤٠,٢	
١٢٦٤٢,٦	٧٩٤٦,١	١٣٠٦٧,٢	١٢٨٠٣,٥	١١٢٣٠,٢	١٠٥٧٥,٥	١٤٢١٠,٠	١٤١٢٦,٢	١٠٩٧٨,٧	
١٢٦,٧	٨١,٧	١٧٥,١	١٣٢,٨	١٢٨,٠	٨٤,٧	٧٦,٤	١٠٧,١	٦٨,٥	جنوب أوروبا
٥٤٣٣,٧	٤٣٦٧,٧	٤٥٣١,٢	٥٢٨٦,٥	٤١٣٦,٣	٣٩٤٠,٧	٧٤١٢,٠	٧١٥٨,٤	٧١٥٩,٣	أمريكا اللاتينية
٤٩٤٧,٣	٢٠٠٩,٠	٥٦٢٢,٨	٤٦٣٩,٨	٤٨٦٥,٦	٤٧٣٠,٤	٤٨١٥,٦	٥٢٦٩,٩	٢٩٧,١	بلدان أخرى في آسيا
٤١٣,٨	٥٦٥,٨	٥٧٣,٦	٥٨٣,٧	٦٣٧,٢	٣٩٩,١	٣٩٥,٠	١١,٠	٢٠٧,٢	وآقىانوسيا
١٧١٧,٣	٨٢٣,٩	٢١٤٤,٦	٢٠٦٠,٨	١٦٩٣,٣	١٥١١,٥	١٥١١,١	١٥٨١,٧	٢٩٦,٦	غرب آسيا
١٢٨١,٩	٣٦٧,٨	١٧١٢,٦	١٦٦٢,٨	١١٧,٦	١١٣,١	٩٧٦,٣	١١٠٢,١	٤٩٩,٠	البلدان المصدرة
..	للحقط
١٨٦,١	١٠٣,٨	٦٣,٤	١٠٧,٦	١١٣,٨	١٨٣,٩	٢٤٠,٠	٢٩٦,٠	٢٢٦,٢	أنغولا
٦,٧	١٦٥,٨	١,٠	..	٥٦,١	١٣,٠	٢٦٨,٨	تونس
٢٩٩,٤-	٦٥٩,٣-	..	٢١٥,٨-	١٧,٤-	٢٢٧,١-	٢٩١,٩-	٧٦٤,٠-	١٠٨٩,٤-	الجزائر
٧٣,٧	٦٣,٩	١٣٠,٨	١٥,١	٨,١	١١١,٨	١٢١,٨	٥٤,٦	٢١,٥	الجماهيرية
١٢٢,٤	٤٧,٤	..	٢١٦,٠	١٧,٦	٢١٣,٨	١١١,٤	١٣٥,٤	١٢٩,٨	الجمهورية
٧٧١,٦	٢٧٦,١	١٢١٧,٧	١١٧٧,٨	٧٧٨,٨	٤٨٩,٦	٢٩٣,٧	٧٥٢,٢	٥٨٧,٩	لبنان
٢٤٢,٥	١٦٣,٣	١٩٥,٩	٢٤١,٢	١٨٨,٦	٣٥٣,٨	٤٧٩,٥	٥٦٦,٠	٧٣٩,٣-	اليمن
٤٣٥,٣	٥٥٧,١	٤٣٣,١	٢٩٨,٠	٢٨٥,٦	٢٨١,٤	٥٣٥,٠	٤٧٩,٦	٧٩٥,٥	البلدان غير المصدرة للحقط
..	٤,٩	أثيوبيا
..	١,١	أوغندا
٠,٤	٢,٧	٢,١	٤,٢	بن
٥٦,٦	٤٤,٣	٩٠,٥	٥٣,٦	٦٣,١	٢٢٣,٨	٢١,١	٨٨,٤	١١١,٥	بوتسوانا
١,٤	١,٧	١,٦	٢,٠	٢,٠	٣,٥	-	بوركينا فاسو
..	بوروندي
١٥,٣	١٧,١	٢٨,٢	٥٣,٦	٩,٣	-	-	-	-	تشاد
٣,٠	٢٥,١	٩,٩-	١,٥	١٦,١	١٠,١	٤٢,٣	توغو

(يتحج)

٠٠٠

الجدول (تابع)

المتوسط السنوي		المتحدة / البلد								
١٩٨٦-١٩٨٣	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		
<u>البلدان غير المصدورة للنفط (تابع)</u>										
جمهورية البرتغال										
٤,٦	٦,٨	٠٠	٢,٩	٥,١	٤,٥	٩,٢	٥,٨	٥,٣		
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		
١٦,٣	٧,٩	١٧,٦	١٤,٦	١٥,١	١١,١	٢٠,٨	١٨,٠	١٦,٤		
٠٠	٥٤,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		
٧,١	٣٦,٩	٠٠	٠٠	١٧,٤	٢٥,٧	٢٨,٦	٢٨,٩-	٦١,٣		
١,١	٠,١	٥,٣	٢,٨	٢,٥-	٢,٠-	٠,٧-	٢,٨	١,٦		
٩,٥	١٧,٥	٠٠	٠٠	٢٩,١	٢٤,٧-	٢٨,٠	٢٤,٣	١٤,٤		
١٠,٣	٢٤,٢	١٦,٠	١٠,٩	٢,٨	١,٢	٩,٣-	٢٨,٨	٣٦,٤		
١,٠	-	٠٠	٢,٨-	٨,٨	-	-	-	-		
١,٧	٧,٦	٧,٥-	٢,٨-	٥,٨	١,٧	٤,٦	٧,٥	١٨,٦-		
١٠,٩	٦,١	١٤,٢	١١,٧	٩,٩	٩,٣	١٠,٠	١٠,١	٩,٥		
٤,١-	٢,٨	٠,١-	٠,٧-	١٥,٠-	٨,٣-	٠,٨-	-	-		
٠,٤	٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,١	-		
٧,٨	١٥,٧	٤,٣	٥,٦	٢,١	٢,٤	١٦,٣	١٦,٣	١٥,٦		
٠٠	١٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢,٧		
٢٥,٠	٦٣,٥	٠٠	٢٩,١	٣,٠	٣٧,٥	٤٧,٥	٢٢,٨	٩٦,٦		
٢٢,١	١٣,٣	٢٢,٤	١٢,٧	٢٥,٠	٥٦,١	٣٥,٣	٣٠,٩	٤٠,١		
١٨,٧	٥٣,٩	٢٢,٧	١٨,١	١٠,٨	٢٢,٧	١٣,٠	١٤,١	٧٩,٠		
١٦,٣	٢٧,٤	٥,٧-	١٦,٣-	٣٦,٣	٦٩,١	٢٤,٨	-	-		
٢,٧	٠,٨	٢,١	٤,٨	٢,٤	٤,٨	٣,١	٤,٨	٤,٦		
٢,٥	١,٦	٤,٣	٤,٥	٤,١	٣,١	١,٥	٣,٧	٢,٣		
٠٠	١,١-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		
٤٢,٠	٦٥,٣	٠٠	٢٠,٣	٤٧,٣	٤٦,٠	٧٩,٥	٥٩,٠	٨٩,٨		
٠,٧	٧,٩	٠٠	٠,٥	-	٣,٦	-	١,١	٩,٥		
٨,١	٤,٠-	٤,٥	٧,٠	٨,٥	١,٤	١٥,٠	١٢,٥	٢٧,١		
٤,١	٢,٨	٧,٤	٨,٠	٤,٩	١,٦	١,٨	٠,٧	١,٣		
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		
٢,٩	٣٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠	١,٣	٢٨,٣	٦,١-	٤٩,١		

المصدر : مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات غير الوطنية ، على أساس شريط للحاسبة الإلكترونية عن موازنين المدفوعات ، مدقق التقد الدولي ، ومصادر وطنية ودولية .

- ٨ - وعندما يكون قطاع المؤسسات العامة أو الخامة الأفريقي صغيراً أو بطيء النمو ، تستطيع حتى تدفقات متواضعة من الاستثمار المباشر الأجنبي أن تقلل التوازن المنشود بين الملكية المحلية والاجنبية ، على النحو الذي تحدده الأهداف الوطنية . ويبدو أن الملكية الأجنبية في الصناعة التحويلية تضاءلت في بعض البلدان الأفريقية منذ السبعينيات ، ويعود هذا جزئياً إلى سياسات تصفية الاستثمارات . ولم يعد التأسيم ظاهرة شائعة لأن الأفرقة ، أو إضفاء الطابع المحلي ، أو زيادة حصة الدولة في الملكية تتم الآن عن طريق التفاوض . وعلى الرغم من ذلك ، يعتبر حجم ومعدل نمو المؤسسات المحلية ، والدرجة التي تعتبر ملائمة للملكية الأجنبية ، وإمكانيات تخفيف حدة مخاوف المستثمرين الأجانب عوامل محددة مؤسسة هامة للاستثمار المباشر الأجنبي في إفريقيا .

- ٩ - وتؤدي العوامل المحددة العالمية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ، حسب مختلف الامميات الاقتصادية ، بأنه من المرجح أن تظل الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا مرتبطة بالموارد منها في مناطق نامية أخرى . وبينما تعتبر الامكانيات النسبية للقطاعات الاستخراجية جيدة ، فإن موافلة الاستثمار في القطاع الأولي يعني أن إيرادات صادرات إفريقيا ستأتي باستمرار من عدد محدود من السلع الأساسية المتقلبة الأسعار التي يتعدد التنبؤ بما ستكون عليه أوضاع أسواقها العالمية .

- ١٠ - وتتوفر الاحتياجات الإنمائية الداخلية في إفريقيا فرما محتملة للاستثمارات الأجنبية في أنشطة جديدة . بيد أنه يلزم أن تكون احتمالات النمو أفضل مما هي عليه في الوقت الحاضر . وبواسع التجارة داخل القليم ، التي تكون غالباً خطوة وسيطة للمستثمرين الأجانب للانتقال من الاستعاضة عن الواردات إلى الانتاج لأسواق البلدان الصناعية ، أن توفر زخماً إضافياً . وهناك أدلة توحى بأن تخفيف التعريفات الجمركية عبر الحدود سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بين الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لبلدان شرق وجنوب إفريقيا . بيد أن النظم المحلية المتعلقة برأس المال السهمي المعنية بتطبيق التعريفات الجمركية التفضيلية رتبت آثاراً سلبية على الاستثمار الأجنبي .

- ١١ - ومجمل القول إن احتمالات غير مشجعة أمام الاستثمار المباشر الأجنبي ، بوصفه مصدراً لتدفقات الموارد التي لا تخلق الديون ، كي ينشط الانتعاش والتنمية في إفريقيا . ولا غنى عن القول بأن حالة تدفقات الاستثمار المباشر في الوقت الحاضر ، بالقياس إلى المناطق النامية الأخرى أو كمصدر للتمويل الأجنبي ، يعني أنه حتى لو

كان من المتوقع أن تزيد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بسرعة ، بل بسرعة تفوق زيادتها في بلدان نامية أخرى ، فإن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي ستظل ضئيلة ، ما لم يؤدي التعاون الدولي إلى تعديل دوره .

ثالثا - الفرض المناسبة لزيادة الاستثمار

ألف - الإصلاحات الاقتصادية

١٢ - شهدت الثمانينيات اتجاهها أكثر ترحيبا بالاستثمار الخاص الأجنبي في العديد من البلدان الأفريقية . في جانب البلدان التي وقعت اتفاقات دولية ، مثل اتفاق وكالة فضاء الاستثمار المتعدد الأطراف ، أو اتفاقات ثنائية مع البلدان الأصلية للشركات غير الوطنية ، قام ما يزيد على ثلث البلدان الأفريقية في الفترة فيما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٧ إما باستحداث أو إدخال تعديلات على القوانين أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار لاجتذاب المستثمرين الأجانب . وتضمنت التدابير الأخرى ما يلي : (أ) حواجز تقليدية لتشجيع الاستثمار الأجنبي مثل فترات إعفاء ضريبي (تمتد حتى ١٠ سنوات) ، وهو ما اتبع على سبيل المثال في موريشيوس ؛ (ب) وإزالة القيود المفروضة على تحويل الأرباح ، أو تلطيف حدة القواعد المتعلقة بالاحتفاظ برأسماد التصدير (على سبيل المثال في زامبيا وموريشيوس ونيجيريا) ؛ (ج) واتباع إجراءات اعتماد مبسطة (مثلما هي الحال في أنغولا) . واستحدثت بلدان كان يعتبرها المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص بلدانا غير ملائمة ، مثل غينيا و MOZAMBIQUE ، تشريعات جديدة توفر نطاقا واسعا من الضمانات والفرص للمستثمرين الأجانب .

١٣ - وأعلنت نيجيريا في آذار/مارس ١٩٨٨ تغييرات جذرية في القوانين التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي . فيمكن للمستثمرين الأجانب أن يمتلكوا حاليا ٨٠ في المائة من رأس المال السهمي للمؤسسات الزراعية ولتلك المؤسسات المدرجة في "الجدول الثالث" في قانون تعزيز المؤسسات النيجيرية ، بينما تستوعب الآن الشركات الواردة في "الجدول الأول" ما يصل إلى ٢٠ في المائة من الملكية الأجنبية ، في حين يعترض بالشركات الواردة في "الجدول الثاني" بوصفها مؤسسات نيجيرية تماما لاغراض الدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب . وتتضمن التدابير الداخلية الأخرى إقامة مناطق لتجهيز المصادرات .

١٤ - ويهدف أاما تشجيع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا ، وايضا في آسيا و أمريكا اللاتينية ، إلى اجتذاب استثمارات إما من مستثمرين أجانب جدد أو ربما اجتذاب استثمارات من المستثمرين الحاليين إلى أنشطة جديدة . ويعنى ذلك في الممارسة العملية ، زيادة فرص الاستثمار المتاحة للشركات التابعة لعدد كبير من الشركات عبر الوطنية الموجودة بالفعل في القارة . وتحظى هذه الفرص ، وخاصة إذا ما ماحبتها ظروف اقتصادية مؤاتية شاملة في الاقتصاد ، بأهمية خاصة في البلدان التي توجد فيها تراكمات من المكتتبات المحتجزة ولكن لم يتم تحويلها . وبقدر ما تقلل هذه الامثلثات من تدفق المكتتبات إلى الخارج فإنها توفر دفعات هامة لموازين المدفوعات ، لاسيما في إفريقيا .

١٥ - وهناك أدلة متزايدة على أن الشركات عبر الوطنية التي لها تاريخ طويل من المشاركة في إفريقيا تقوم بامثلثات كبيرة أو تخطط للقيام بها في إفريقيا . ففي نيجيريا ، على سبيل المثال ، تقوم شركات UACN وجون هولت John Holt ، وليفر برادز Metal Box ، وجوهانس راو Johannes Rau ، وميتشل بوكي Lever Brothers Dunlop إما بتوسيع نطاق عملياتها أو بالانتقال إلى مجالات جديدة من النشاط ، ولكن مع تقديم قدر ضئيل للغاية من رأس المال السهمي الخارجي الجديد . وفي كينيا ، تشارك شركة كينيا كانرز المحدودة Kenya Canners Ltd. ، وهي فرع لشركة ديل مونتي Del Nonte ، في برنامج للاستثمار والتوصي قيمته ٢٥ مليون دولار . وفي زمبابوي ، أعادت عدة شركات فرعية تابعة للشركات عبر الوطنية استثمار مبالغ تتراوح بين ١٠ ملايين دولار إلى ما يتجاوز ١٥٠ مليون دولار في الفترة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ .

١٦ - وتضم البلدان التي أدى اجراء تغييرات في السياسات المتبعة فيها إلى حدوث تدفقات كبيرة للاستثمار الخام الأجنبي إلى داخلها ، غابون و موريشيوس ، حيث ارتفع في الأخيرة عدد الشركات العاملة في منطقة تجهيز الصادرات من ١٠ شركات في عام ١٩٧١ إلى ما يزيد عن ٤٥٠ شركة الآن . وفي حالات أخرى ، أدى اتباع سياسات مؤاتية يقدر أكبر فيما يتعلق بقطاعات فرعية معينة إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل في هذه القطاعات الفرعية ، وينطبق هذا على غانا في أعقاب فرض القانون الجديد للاستثمار في مجال المعادن (في عام ١٩٨٦) .

١٧ - بيد أنه من غير المرجح أن تحرز الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي تجاها في غياب سياسات تتعلق بالاقتصاد الكلي تهم الشركات عبر الوطنية . وهناك حالات ، تعرقلت فيها تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ليس بسبب التشريعات المتعلقة

بالاستثمار الأجنبي بل نتيجة لفهم سياسات الاقتصاد الكلي ، فهما غير موات ، لا سيما تلك الجوانب المتعلقة بمخصص العملات الأجنبية وقيود الأسعار .

١٨ - ويمكن أن تؤدي برامج التعديل كذلك إلى تشبيب الاستثمار المباشر الأجنبي ، لا سيما عندما يزمع من البرنامج إحداث أثر انكماسي . وقد يواجه البرنامج بمعارضة فعلية من قبل المستثمرين الأجانب إذا ما تضمن إصلاحا في التعريفات الجمركية وتخفيفها في الحماية . ويجب أن يواجه كذلك أي تغيير في السياسة بالمشكلتين المزدوجتين المتعلقتين بأن التغيير يتعمّن أن يعتبر جديرا بالثقة ومستمرا ، بينما لا يشير في حد ذاته شكوى المستثمرين الأجانب من أن السياسات تتغير بشكل أكثر مما ينبغي .

١٩ - ولذلك فغالبا ما يوجد تناوب بين ثلاثة مجموعات من الاعتبارات الهامة بالنسبة للمستثمرين : الغرفة الاقتصادية المعينة التي يأملون في انتظامها ، الظروف الاقتصادية العامة ، والسياسات الحالية للحكومة . وتشير الأدلة سواء على الطبيعة أو للدراسات الاستقصائية لرأي المستثمرين الأجانب ، بوضوح ، إلى أن هذه الاعتبارات الثلاثة هامة جميعها بل وربما بنفس الترتيب المدرج .

٢٠ - وينبغي التأكيد على أنه ، على الرغم من أنه من الضروري عادة تحسين كل من المناخ العام للاستثمار الأجنبي ونطاق الحوافز الخاصة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل ، فإن هذا التحسين ليس شرطا كافيا . فعلى سبيل المثال ، تطبق بلدان قليلة في أفريقيا مجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أكثر تحررا من تلك المطبقة في غامبيا ، ومع ذلك فلم تكن تحدث أي زيادة في الاستثمار الأجنبي في هذا البلد في أعقاب اتباع سياسات مؤاتية بقدر أكبر . وبالمثل ، لم يؤد الاتجاه الطويل الأجل المرحب بالاستثمار الأجنبي في بوتسوانا إلا إلى استثمارات هامة قليلة في قطاع الصناعة التحويلية .

٢١ - وأجمالا ، فيبينما يؤدي بالقطع التغيير في السياسة إلى تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا ، فلا يمكننا أن تكون واثقين تماما من الاشر عموما ، لا سيما إذا ما نظر إليه من منظور عالمي . فقد خفت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأسيا القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الأجنبي في منتصف السبعينيات . وقد لا ترى الشركات عبر الوطنية في قيام البلدان الأفريقية الان بتخفيف القيود التي أزيلت أو خفت بالفعل في مناطق أخرى ، فرصة خاصة .

باء - مبيعات رأس المال السهمي والمبادلات
والأشكال الأخرى

٢٢ - أصبح بيع المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية ظاهرة واسعة الانتشار في جميع أرجاء إفريقيا في السنوات الأخيرة . فقد قام مستثمرون خاصون أجانب بمشتروات أو ينظرون فعليا في إجراء مشتروات في عدد من البلدان تشمل نطاقا واسعا من الأنشطة^(٣) . فعلى سبيل المثال ، قامت غالبا مؤخرا بتنمية ٢٢ شركة محلية أخرى تسعى للحصول على مشترين أجانب لها .

٢٣ - ويتمثل أحد المقادم الرئيسية لحركة التحويل إلى القطاع الخاص في رفع كفاءة العمليات التي تنفذها الدولة أو العمليات ذات الصلة بها . وفي هذه الحالات ، يعتبر الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في توفير رأس المال أقل أهمية منه في السياسات التي نظر فيها في الغمرات من ١٢ إلى ٢١ أعلاه . وحدثت في بعض الحالات أشكال أخرى من المشاركة . وتعتبر زائير مثلا لبلد قام ، بعد أن فشل في اجتذاب مشاركة في رأس المال السهمي ، بترتيب عقود لادارة خطوطه الجوية ومناجمه للنحاس والذهب .

٢٤ - كما انه من الشائع إلى حد بعيد قيام شركات عبر وطنية جديدة بالاستثمار في بعض أجزاء من إفريقيا لتحل محل الشركات عبر الوطنية التي ترتفب في الانسحاب . وعلى الرغم من أن هذا لا يؤدي في البداية إلى زيادة صافية في رأس المال السهمي الأجنبي ، فيغلب تتحقق مكاسب في القطع الأجنبي نتيجة للتوسيع في الاستثمار وزيادة حصة التصدير . وإلى جانب ذلك اتيحت فرص للشركات الأجنبية لشراء جميع الأسهم في شركات محلية خاصة أو جزء منها ، كما حدث على سبيل المثال في أوائل عام ١٩٨٨ عندما قامت شركة داف ترکس DAF Trucks الهولندية بشراء أسهم في شركة كابوي ترانسبورت Kabwe Transport في زامبيا .

٢٥ - وربما يكون المطيق على نطاق أوسع هو زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب في اتفاقات الاستثمار التي تضم مؤسسات دولية غير إفريقية من بينها المؤسسة المالية الدولية ومؤسسة الكومونولث الانهائية ومؤسسة التمويل الالمانية للمشاركة في البلدان النامية والمصرف الأوروبي للاستثمار وشركة الاستثمار الخامسة فيما وراء البحار . وقد وضع نطاق واسع من الاتفاقيات المممة بحيث تشمل واحدا أو أكثر مما يلي : مستثمرون القطاع الخاص المحليون ، والمشاركة الحكومية ، ومشاركة المصارف المحلية أو الأقليمية ومشاركة ما يزيد على مستثمر أجنبي واحد ، مع تقديم مشورة استثمارية أو

ادارية من الوكالة الدولية . وتشمل بعض الامثلة الحديثة لهذه الانواع من الاستثمار الاجنبي مشروع يوتكتس افريكا Utexafrica للتنسيق في زائير ، والمشاريع الزراعية التابعة لوندوهو/المؤسسة المالية الدولية في موزامبيق ، وعددا من المشاريع التي تتفننها بوكرز Bookers مع المؤسسة المالية الدولية ومؤسسة الكومبتولث الانمائية . ولكن من الجدير بالذكر انه بمقارنة افريقيا بمدحاطق أخرى ، نجد ان افريقيا لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة من اهتمام هذه الوكالات سواء إذا ما قيس هذا الاهتمام بعدد المشاريع او بحصة التمويل .

٢٦ - وعند ملاحظة هذه الامثلة التي يؤدي فيها رأس المال الفعلي الجديد دورا محدودا ، فمن المهم أن نضع في اذهاننا أن الهدف الاصلی هو تشجيع الاستثمار الاجنبي . ويصدق ذلك بالمثل على أي شكل تنتشر به في افريقيا على نطاق كبير الاشكال الجديدة من الاستثمار الاجنبي ، التي زارت في بلدان ثانية أخرى في السبعينات ، او على استخدام مبادلة الدين بحصة رأس المال .

٢٧ - وتشمل اشكال جديدة للاستثمار الاجنبي مشاريع مشتركة بين رأس المال الاجنبي والمحلی او بين رأس المال الاجنبي وانواع أخرى من المساهمة المحلية ، مثل المعرفة بالاسواق المحلية او الدعم السياسي ، او بين رأس المال المحلي وانواع أخرى من المساهمة الأجنبية مثل التصميم الاولى ، او الادارة ، او التدريب ، او العقود التكنولوجية ، او الالتزام بشراء نسبة ما من الناتج . وتتمتع البلدان التي تتبع هذا الطريق بميزة الحصول على عنصر محدد من عناصر الاستثمار الاجنبي دون التضحية بالعناصر الأخرى المتعلقة بالسيطرة المحلية او المضمنون . وتضم الاشكال الجديدة للاستثمار بصفة عامة قدرًا أقل من المساهمة برأس المال من قبل الشركات عبر الوطنية ، ولكن رأس المال هو بالتحديد أكثر ما تطمح إليه البلدان الافريقية التي تشجع الاستثمار . وكثيراً ما لا يوجد سوى رأس مال محلي ضئيل لاكماله . ومن ثم فمن المرجح أن تكون مثل هذه الاشكال الجديدة من الاستثمار الاجنبي ملائمة على أساس انتقائي في ظل الظروف الافريقية الحالية .

٢٨ - ولا تطبق مبادلات الدين برأس المال السهمي الا تطبيقا محدودا ، نظراً لأن أهمية الدين التجاري أقل بكثير في الالتزامات الافريقية . ويسود في مصر ونيجيريا اهتمام كبير بامكانه تنفيذ مخططات تحويل الدين إلى حصص في رأس المال وهو ما تؤكد الشركات عبر الوطنية انه سيعزز استعدادها للاستثمار في الاقتصاد ، كما أن هناك شركة واحدة على الأقل تنظر في اتباعه في مجال الزراعة في زامبيا . أما الممارسة العادي

المتبعة حالياً فهي عبارة عن قيام المصارف ببيع أوراق الدين إلى المستثمر الأجنبي في مقابل الحصول على عملة أجنبية بحجم كبير ، ثم يقوم المستثمر الأجنبي بعد ذلك بشراء حصة في رأس المال (عادة بنسبة خصم معينة ، وإن كانت أصغر) متنقلاً ما يوازي قيمة العملة المحلية من الدين . بيد أنه إذا حدث الاستثمار في أي حالة ، فإن البلد يخسر المقدار الكامل لرأس المال الأجنبي الجديد ، في حين يكسب ، في المدى القصير ، ما يوفره من العملة الأجنبية من خدمة الدين . ويجب أن تسري القيود المفروضة على القطع الأجنبي ، التي (وفقاً لما نوقش في الفقرتين ٦١ و ٦٢ أدناه) عادةً ما تعتبر عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي ، وذلك لتقيد إعادة الفورية لقيمة رأس المال إلى الوطن الأصلي للشركات الأجنبية .

٣٩ - والمستثمرون الأجانب في إفريقيا ليسوا غير معتادين على استخدام رأس المال المجمد في الاستثمار الأجنبي ، وقد يحصلون على مزايا من وكالاتهم الوطنية للضمان إذا ما عوّل هذا الاستثمار بوصفه استثماراً جديداً وليس إعادة للاستثمار . ويمثل هذا فائدةً إذا كانت هناك طاقةً غير مستغلةً في مجال الاستثمار ، كما أنه يعطي بعض التبرير للأسباب التي تجعل الاستثمار ممكناً بالنسبة لشركة أجنبية وليس بالنسبة لشركة محلية (على سبيل المثال ، القيود المفروضة على النشطة أو قدرة الحكومة الوطنية على الاقتراض المحلي) . وإذا لم يتحقق ذلك ، ولم تتوفر الموارد غير الموظفة ، فسيمنع ببساطة الاستثمار الأجنبي الممول محلياً الاستثمارات الأخرى .

٤٠ - وأخيراً ، فهناك حالات جلب فيها مستثمرون أجانب رأس مال إلى إفريقيا نتيجة للمشاركة في مشاريع مدعومة بأموال المعونة ، وحدثت إحدى هذه الحالات في أنغولا عندما فازت شركة داف تراكس DAF Trucks الهولندية بعقد في آخر عام ١٩٨٧ قيمته ١٧ مليون دولار لتجمیع نطاق من المركبات ، وهو ما تحقق جزئياً نتيجة لمخطط ائتمانٍ مختلط من الحكومات الهولندية .

جيم - الفرص القطاعية

٤١ - إن الزراعة والمعادن هما القطاعان الهامان بالنسبة للعديد من البلدان في إفريقيا . وتعتبر التنمية الزراعية أولوية من أولويات برنامج عمل الأمم المتحدة ، وقد استفادت أيضاً من التوسيع الكبير الذي حدث مؤخراً في تصدير المنتجات الاستوائية ودون الاستوائية البسيطة والمجهزة إلى الأسواق العالمية الرئيسية مثل أسواق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وعلى الرغم من أن جزءاً من هذا التوسيع قد نتت عن انخفاض في

الواردات من جنوب افريقيا ، فان هناك ايضا مؤشرات مستقلة تشير إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والبلدان الاسكندنافية . ويمكن أن يتعزز هذا التوسيع عن طريق الابتكارات التكنولوجية سواء في مجال تحسين انتاجية المحاصيل او في مجال النقل ، مما يجعل الاتجار في المحاصيل القابلة للنقل أكثر ربحية وعملية أكثر . وإلى جانب ذلك ، فيمكن في المستقبل ، أن تتوفر فرص أخرى من جراء احتمال تحقيق تقدم حقيقي في تقليل القيود المفروضة على الاتجار في المنتجات الزراعية في البلدان الصناعية مع نهاية الجولة الحالية من محادثات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الفات) .

٢٢ - وتأت الارباح المرتفعة نسبيا التي حققتها الشركات عبر الوطنية في الزراعة الافريقية إلى قيام شركات عبر وطنية أخرى بزيادة استثماراتها في القارة الافريقية أو إبداء رغبتها في زيادتها . وهناك أدلة على وجود استثمار أجنبي خاص هام في القطاعات الزراعية لعدد من البلدان الافريقية (تنزانيا ، وزائير ، وزامبيا ، وزمبابوي ، غابون ، غانا ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وموزامبيق) . ويسبب إضافة أن الاستثمارات الجديدة في الزراعة لم تقتصر على استثمارات عقارية واسعة النطاق . ففي كينيا مثلا ، استلزم مشروع لانتاج السكر ، تسيطر عليه جهات أجنبية ، قيام أكثر من ٣٥ مزارع صغير يملك كل واحد فيهم أقل من هكتارين من الارض ، بامداد قصب السكر . ورجحت أحيانا استثمارات الشركات عبر الوطنية في الزراعة الكفة بين المحاصيل النقدية وانتاج الاغذية ، وهناك حاجة للقيام بمثل هذه الاستثمارات في إطار الاستراتيجيات الفدائية الوطنية .

٢٣ - إن دخول السلع أسواق أوروبا المواتي نسبيا والذي توفره اتفاقية لومي يوفر فرما تتجاوز الاستثمار في الزراعة . وعلى سبيل المثال ، فان شراء منصعي نسيج في توغو في عام ١٩٨٧ من جانب اتحاد شركات من جمهورية كوريا وامريكا الشمالية يعنى إلى حد بعيد إلى وصول البضائع المعفى من الضرائب إلى أسواق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وقامت أسواق التصدير الاقليمية أيضا بدور في هذا الشأن وفي قرارات استثمار مماثلة أخرى .

٢٤ - ويتمثل مجال آخر من مجالات مصالح الاستثمار الاجنبي في المعادن والركاز . وقد استفادت عدة بلدان من الاستثمار في الذهب (انغولا ، وزمبابوي ، وغانا ، وغينيا) ، وفي الماء (انغولا ، وبوتستان ، وزائير ، وغانا ، وناميبيا) . وتصبح احتياجات لاfricania المستقلة من هذين المعدين بالخصوص جذابة أكثر في حالة توقف عرض جنوب

افريقيا لهذين المعدنيين في السنوات المقبلة ، أو حتى إذا ارتفعت اسعار الذهب والماں نتيجة الخوف من اتخاذ جراءات دولية أوسع ضد جنوب افريقيا .

٢٥ - إن الطاقة مجال نشط للمستثمرين الاجانب ، ومن المرجح ان تستمر الفرص فيه . وبقي استكشاف النفط والغاز على ما كان عليه في اواسط الثمانينات رغم إنخفاض اسعار النفط الدولية . ونشطت بوجه الخصوص شركات من فرنسا ، والولايات المتحدة ، واسبانيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وايطاليا ، والمملكة المتحدة ، وايرلندا . أما فيما يتعلق ببلدان معينة ، فيمكن الاشارة إلى الكونغو (استكشاف النفط في المناطق البحرية ، والسودان (حفر الآبار في المناطق البحرية) ، ونيجيريا (الغاز الطبيعي المسيل) ، وغانا (حفر الآبار مؤخرا) والاستثمار الايرلندي في الغاز في السنغال وغابون (النفط في المناطق البحرية) .

٢٦ - وتشكل السياحة مجالا في قطاع الخدمات الذي يحتمل ان يستمر فيه توارد فرص . فقد حيث توسيع متواصل في الفنادق من الدرجة الرفيعة يعزى إلى ارتفاع سياحة غير الأفارقة أكثر مما يعزى إلى الارتفاع الحاصل في مجال المؤتمرات أو إلى ارتفاع كبير في النشاط الاقتصادي العام في القارة . وسيؤدي السباق الجاري بين مجموعات الفنادق الدولية في افريقيا للسيطرة على هذا المجال إلى زيادة مشاركة الشركات عبر الوطنية ، وخاصة على صعيد الادارة (الذي لا يؤدي إلى تدفقات جديدة رئيسية إلى الداخل) .

٢٧ - والى جانب هذه الاتجاهات العامة ، برزت سلسلة واسعة من الفرص الخامسة في بلدان معينة تؤدي إلى استثمار أجنبى هام . ويشكل بلدان مثالين على ذلك وهما نيجيريا : المنتجات الكيميائية وألبيتروكيميكائية ، والزراعة ، وخاصة مع التحسينات المخططية في الطرق الريفية والتصنيع للتصدير ، وهي تعتبر هدفا متصلة بالسياسات نظرا إلى ضرورة التحول عن الاعتماد على النفط ، ومورشيوس : تستفيد من المزايا الموجودة سلع استهلاكية صغيرة ، وتجميع سلع ذات تكنولوجيا رفيعة ، ومنتجات متطرفة تستند إلى السكر ، بما في ذلك العطور والمشتقات الكيميائية ومنتجات الفواكه ، وزيادة تكامل صناعة النسيج وتوسيع نطاق السياحة .

٢٨ - وفي إطار الصناعة التحويلية تمثل الإمكانيات الأساسية في المزيد من مبادرات الاستعاضة عن الواردات ، التي يرجع ان تكون على نطاق أوسع من نطاق المشاريع المشابهة التي تم تصورها في السبعينات والستينيات وذلك لأن معظم هذه المبادرات تعد

لتصدير صادرات على الفعيل الإقليمي على الأقل . والبلدان الأفريقية في وضع متميز فيما يتعلق بالمستفيدين المحتملين من الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية أو آسيا ، حيث انتهزت مثل هذه الفرص فعلاً وحيث يتطلب المستثمرون حالياً إما إمكانية وجود أسواق أو صادرات محلية أكبر . ورغم أن العديد من البلدان الأفريقية يوفر أسوأها أصغر مما يرعايه المستثمرون الأجانب عادة ، وفي قلة من الحالات (وخاصة في اقتصادات البلدان الجزئية) ، فقد تزيد تكاليف النقل الإضافية المرتبطة على العزلة من الربحية المتوقعة .

٣٩ - وأخيراً ، تلزم الاشارة إلى السياسات المتفيرة التي تنتهجها بلدان خامة والتي تمثل فرص استثمار فريدة من نوعها . وعلى سبيل المثال ، أدى هدف حكومة زيمبابوي لخفر نفوذ مصالح رأس المال الخام لجنوب إفريقيا في البلد إلى فرص عديدة لشراء المصالح المملوكة لجنوب إفريقيا ، وكثيراً ما كان ذلك في شكل مشاريع مشتركة مع الحكومة . وما زال يتعين أن يتم المزيد من عمليات شراء المصالح المملوكة لجنوب إفريقيا .

دال - التقييم

٤٠ - وتشير الأدلة المقدمة من المستثمرين الأجانب الناجحين إلى أن معظمهم دخلوا أحد البلدان بادئ ذي بدء بسبب وجود فرصة خامة متصلة بشركتهم . ويتمثل أحد نهج تشجيع تدفق رأس المال إلى الداخل في المعارض الاستثمارية أو غيرها من العمليات العامة لتعريف مجموعة من المستثمرين المحتملين بعدد من الفرص . وفي إفريقيا ، أقامت هذه المعارض ، على سبيل المثال ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أو حتى غرفة التجارة الدولية . كما أن الجهود المبذولة لزيادة التفهم المتبادل ، وبالخصوص لتعزيز التقدير المتبادل لتطورات و مجالات اهتمام الحكومات المضيفة والشركات عبر الوطنية على السواء ، جهود هامة ؛ وفي هذا الصدد ، فإن تجربة اجتماع المائدة المستديرة المعنى بالاستثمار الذي عقد برعاية مركز شؤون الشركات عبر الوطنية للصين كانت تجربة مشجعة . أما النسبة المرتفعة من مجموع الاستثمار الذي يستثمر به عدد صغير من المستثمرين ، وضرورة توفير فرصة أعلى بكثير ، ولفت الانتباه إليها ، وأهمية العقود التجارية وغيرها من العقود لاستقطاب المستثمرين (وعندما يطلب إلى المستثمرين سرد مجالات الاستثمار المحتملة) ، يميل المستثمرون إلى سرد توسيع المنتجات الموجودة أو أنواع الانتاج ، في نفس البلدان أو في البلدان المجاورة) ، فهي كلها عوامل تشير إلى أنه ينبغي أن تعتبر المجالات

المذكورة في هذا المقدمة كامثلة فقط : فالعنصر الهام هو التركيز على تعزيز مجال واحد أو عدد قليل من المجالات .

٤١ - وتأتى حصة كبيرة نسبياً من الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا من فرنسا والمملكة المتحدة ، وتأتى حصة منخفضة نسبياً من الولايات المتحدة واليابان (وهما المستثمران الرئيسيان في البلدان النامية الأخرى^(٤)) . ويعكس هذا الأمر الفرص الريدية التي يراها المستثمران : فقد تأتى معظم الاستثمارات من المستثمرين الموجودين . ويشكل تعزيز فرص جديدة الطريق الوحيد لتفعيل هذا النمط ، غير أن رغبة المستثمرين النظر في مجالات جديدة ، عندما توجد فرص مربحة في بلدان يكون المستثمرون معتادين عليها ، يضع البلدان الأفريقية في موقف غير موات .

٤٢ - ويمكن للاهتمام المستمر الذي يبديه المستثمرون اليابانيون بالموارد الطبيعية أن يضمن تحديد الفرص في هذا المجال ذو الأهمية الخاصة . وفي مسار المناعة التحويلية من المرجح أكثر أن يعتبر المستثمرون اليابانيون أنفسهم أنهم يقدمون في المقام الأول تكنولوجيا أو مهارات تسويق ، وأن يرغبوا في وجود شركاء محليين مما قد يجعلهم أقل ملائمة لهذا القطاع في إفريقيا . ويمكن للاستثمار الأجنبي الكبير الذي تقوم به بعض البلدان والمناطق الآسيوية ، وبالخصوص هونغ كونغ والهند ، أن يوفر فرما في المصانع الخفيفة التي يستعاض بها عن الواردات ، غير أن وجود فرص مماثلة في آسيا ، وبالخصوص في الصين ، التي تبلغ الأسواق فيها أحجاماً أكبر بكثير من سوق أي بلد أفريقي ، يمكن أن يحد من اهتمام المستثمرين اليابانيين بآفريقيا .

٤٣ - إن الحجم الصغير للاستثمار الأجنبي الجديد المحتمل في إفريقيا ، مقيساً إما من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر البلدان ، يشير إلى أنه يجب تركيز العناية على حالات خاصة وذلك بجعل استقطاب الاستثمارات هدفاً عملياً ويتضمن اتخاذ تدابير عامة ليست متعددة الفعالية فحسب ، بل ويجوز أن تتعارض مع المتطلبات الأخرى لسياسة الحكومة على السواء .

رابعاً - العوائق وتدابير السياسة

٤٤ - إن الظروف الامامية الازمة لزيادة الاستثمار الأجنبي في إفريقيا هي معدلات نمو اقتصادي أعلى ، ومستويات خدمة ديون أدنى ، وامدادات أكثر ملائمة من النقد الأجنبي ، ودعمها ملائمة أكثر لميزان المدفوعات ، مصحوبة باستقرار سياسي أكبر . والآن جانب هذه

الاعتبارات العامة ، تعرّض سبيل توسيع الاستثمار الاجنبي مجموعة من العوائق الهيكلية وحواجز السياسة تختلف إهميتها باختلاف البلدان .

الف - العوائق الهيكلية

٤٥ - يوجد عدد من التواهي الهيكلية سهلة التحديد تعرقل الاستثمار المباشر الاجنبي . فالإيرادات ليست منخفضة وبطبيعة النمو فحسب ، بل إن عدد سكان الغالب من هذه البلدان قليل . وبعدد سكان يبلغ سبعة ملايين نسمة تقريبا ، تشهد بوركينا فاسو ، ومالي ، وملاوي ناتجاً قومياً اجماليًا في فئة البليون دولار ، أو ما يعادل عشر الناتج القومي الاجمالي لغواتيمالا ، على سبيل المثال ، وهو بلد ذو دخل متوسط وعدد سكان مشابه لهذه البلدان . ولا تزال بلدان عديدة تشهد مستويات أدنى من حيث عدد السكان والناتج القومي الاجمالي . ولا يتأثر الاستثمار في الموارد الطبيعية بحجم السوق ، بل إن الامكانيات المتاحة للتجهيز الداخلي وفرص الاستثمار الأخرى في اقتصادات صغيرة جداً ومتجززة امكانيات محدودة جداً بشكل واضح . وحتى اذا كان معدل الربح مرتفع بشكل معقول ، فإن الشركات عبر الوطنية تولي أهمية ضئيلة لمثل هذه العمليات بسبب مساهمتها الصغيرة في المكاسب العامة التي تتحققها الشركات .

١ - فرص التجارة القليمية

٤٦ - إن امكانيات الانتاج من أجل التصدير عادة ما تكون غير ملائمة بالمقارنة مع امكانيات الانتاج في غيرها من البلدان النامية : فالهيكل الأساسية العمرانية أقل ملاءمة وكثيراً ما يوجد أيضاً نقص في عرض اليد العاملة المدربة والماهرة . وأدى انشاء مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي ، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية ، إلى حفز الاستثمار الاجنبي من أجل استغلال الفرص القليمية ، وذلك عادة على أساس مشاريع مشتركة . وربما تحقق بلدان مثل كينيا أو زيمبابوي نتائج طيبة نسبياً ، وهما بلدان توجد فيها فعلاً مجموعة من السلع الاستهلاكية البسيطة المنتجة محلياً . غير أنه لازال بعض المشاكل قائمة ، وخاصة النقص في تمويل التجارة والائتمانات من أجل التصدير الذي يرجع أن تبقى التجارة القليمية بدونهما على مستواها المنخفض الحالي . وتوجد قيود على أغلبية الشركات المملوكة للأجانب لاستغلال من الاتفاقيات القليمية ، وخاصة في منطقة التجارة التفضيلية ، وهي قيود تعتبرها الشركات عبر الوطنية حاجزاً خاماً . ويوجد نقص في الولمات البرية وبالسكك الحديدية بين بلدان افريقيا عديدة ، وتتزعزع بكل وضوح

الشقة في الأسواق القلدية بسبب اجراءات مثل وقف التجارة فيما بين بلدان مجموعة شرق إفريقيا التي كانت قائمة .

٢ - أسواق رأس المال

٤٧ - إن المستوى المنخفض للمدخرات المحلية في إفريقيا^(٥) ، مصحوباً بقدرة أصحاب المشاريع ، يخفق نطاق المشاريع المشتركة ومعظم الأشكال غير رأس المال السهمي بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المحلية . وتوجد بورصات في بعض البلدان وتم تعزيزها كوسيلة لتعظيم ملكية الأسهم ، مثلما هو الأمر في كوت ديفوار ، وكينيا ، وموريشيوس ، ونيجيريا . غير أن هذه البورصات استخدمت إلى حد بعيد لجمع الأموال للحكومة ، مع مساهمة صغيرة في الشركات الخاصة . غير أن المستثمرين الأجانب لا يعتمدون عادة على المصادر المحلية لرأس المال العامل ، وبالتالي فإن أوجه القصور في النظم المصرفية المحلية أوجه قصور هامة . أما المستوى المنخفض في تنمية القطاع المالي ، في العديد من البلدان باستثناء قلة قليلة منها ، وعدم وجود أسواق رأس مال ، فهما يعرقلان كلاً من توليد الأدخار المحلي ، وتوجيه الموارد السائلة نحو الاستثمار الانتاجي . ويشكل عدم وجود رأس مال عامل مشكلة حادة بوجه الخصوص في زامبيا على سبيل المثال .

٣ - الموارد البشرية

٤٨ - إن نقص المهارات الإدارية والمحاسبية ونقص مجموعة كبيرة من المهارات التقنية في بلدان عديدة يؤدي إلى حالات عدم فعالية وإلى انخفاض مستويات الانتاجية ، مما يردع المستثمرين الأجانب . وتشير الأحاديث المgorاة مع المستثمرين الأجانب أنهم يشاهدون هوة شاسعة بين ما يمكن أن تقدمه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والمزاياد التي يمكن أن يقدمها البلد الأفريقي المتوسط ، وذلك ليس من حيث المهارات المعينة فحسب ، بل فيما يتعلق بالثقافة الأساسية والتعمود على المعدات بصورة أعم .

٤٩ - وكثيراً ما يصعب تقويم أوجه النقص في المهارات عن طريق الاستيراد بسبب القيود والتأخير في الحصول على تصاريح العمل للمعامل الأجانب ، وخاصة في بلدان إفريقيا ذات الاقتصادات المتقدمة أكثر التي يرجح أن يكون تدفق الاستثمار الأجنبي إليها بالقيمة المطلقة أهم بكثير . وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال في زمبابوي ، وكينيا ونيجيريا في السنوات الأخيرة . غير أنه لا يمكن عادة الاعتماد على

المفترضين بالقدر اللازم لسد النقص في المهارات على المستوى المتوسط ، وهو نقص غالباً ما يعتبر قيادياً جدياً حتى في البلدان المتقدمة أكثر .

٥٠ - ويمكن التغلب على النقص في المهارات بفضل برامج التعلم عن طريق العمل وبرامج التدريب أثناء العمل . ولا شك مثلاً في أن التركيز على خطط التدريب التقني والصيانة المخططة يُشكل عاملاً أساسياً في تقدم قطاع الصناعة التحويلية في زمبابوي وتنويعه وقدرته على التنافس .

٥١ - إن صغر حجم القوى العاملة في معظم البلدان الأفريقية حاجز أمام استقطاب المستثمرين المهتمين بالتجهيز الذي يستند إلى الانتاج الضخم (مصانع السلع الالكترونية التي تشغله من ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ عامل في الواحدة) . وكثيراً ما يُقلل عدم ملاءمة المهارات أو حجم الأسواق الصغير من أثر ميزة تكلفة الأجور المنخفضة إما للتمدير أو للاستعاضة عن الواردات ، بحيث تكون الساحة القطاع الرئيسي الذي يرجع أن تكون فيه تكلفة الأجور المنخفضة ذات أهمية .

٤ - الهياكل الأساسية العمرانية

٥٢ - إن الامداد بالمياه بشكل يمكن الاعتماد عليه ، والوسائل الجيدة للاتصالات ، ومرافق النقل الملائمة ، والشبكات الكفؤة للإمداد بالمياه وتمرير الفضلات ، أمور حيوية للمؤسسة الصناعية العصرية ، بيد أنها قليلة الوجود جداً في البلدان الأفريقية . وعندما تخضع أموال قليلة أو منخفضة المستوى بشكل غير مناسب للاستثمار في القطاع العام ، لاسيما تطوير الهياكل الأساسية ، فلا يرجع أن يكون الاستثمار الأجنبي ذا شأن . وعندما تؤدي شروط التعديل الهيكلية إلى انكماش كبير في الاستثمار في القطاع العام فإن ذلك يؤشر أيضاً تأثيراً سلبياً على الاستثمار في القطاع الخاص ، مثل ما حدث في غابون ، لاسيما بعد ميزانية عام ١٩٨٥ . وبما أن بعض مجالات الاستثمار والهياكل الأساسية ممنوعة تقليدياً على الاستثمار الخاص لاسيما الاستثمار الأجنبي ، فإنه لا يوجد سبيل واضح لتجاوز مثل هذا الواقع إلا عن طريق المساعدة الخارجية الرسمية . والنقل طبعاً من المشاريع التي تفضلها تلك الوكالات عادة . بيد أن بعض البلدان وضعت مشاريع مشتركة ، مثل اتحاد الشركات الذي أُنشئ في زمبابوي لإدارة استثمار بيرا والذي يضم مصالح تجارية وشبه حكومية وخاصة .

٥٣ - ويعتبر النقل من العوائق الرئيسية التي تقف أمام الاستثمار المباشر الأجنبي حتى في البلدان التي أحرزت بالفعل تقدماً في الحصول عليه . وبالاضافة إلى مجرد النقص في قدرة الطرق والموانئ ، والنقل البحري الدولي ، فإن تكاليف الاعتماد على خطوط النقل البحري الأجنبية ، التي تملكها غالباً هركات لها مصالحها الخاصة في مجال الانتاج ، هو اعتماد يرد كثيراً في الحديث عن هذا الموضوع .

٥٤ - وهناك امكانية يتبين دراستها عن كثب في كل حالة ، تتمثل في اقناع المستثمرين الأجانب بالامهام مباشرة في تطوير الهياكل الأساسية . وقد تم تشجيع ذلك في مناطق تجهيز المصادرات ، في ماليزيا مثلاً كجزء من سياساتها لجعل تلك المناطق ذاتية التمويل ، ويقوم العديد من المستثمرين الأجانب بذلك على نطاق ضيق ، يمتد من خدمات تسليم البريد إلى روابط الاتصالات عن طريق التوابع الامتناعية . وقد ثبت أن بيئه منطقة تجهيز المصادرات ، التي تشبه بيئه المستثرب ، مع تركيز لموارد محدودة من الهياكل الأساسية في منطقة محددة تحديداً جيداً وذات تكاليف عمالة رخيصة وتسهيلات ادارية تتمش مع مركز المنطقة القانوني هي أمور تجذب المستثمرين الأجانب أكثر من غيرها .

٥٥ - وللبلدان غير الساحلية مساواة خامة لأنها تعتمد على هيكل غير أنها الأساسية فضلاً عن هيكلها هي للواردات من الآلات والمدخلات ، حتى وإن لم تكن تبحث عن الاستثمار الموجه للتصدير . ومن المساواة الأخرى هو أن تكاليف النقل البري البعيد أعلى بكثير من النقل البحري ، وإن كانت ستواجه حسب المرجع التكاليف الشابطة للنقل من وسيلة أخرى في الموانئ في مرحلة ما . وهناك ثلاثة عشر بلداً إفريقياً مستقلة غير ساحلي . وقد تحتاج الخدمات الجوية في بعض هذه البلدان إلى الاهتمام : فيما أن القطاع العام يدير هذه الخدمات في جميع البلدان فقد يكون نطاق تدخل الحكومة وضفتها كبيراً نسبياً . وفي العديد من البلدان الإفريقية (خاصة في زمبابوي وملاوي وغيرهما من بلدان الجنوب الإفريقي) تزيد المشاكل السياسية والعسكرية من التكاليف ، مباشرة وعن طريق ارغام البلدان على ايجاد طرق جديدة بسرعة . وهذا عائق كبير لأنه يزيد كثيراً من تكاليف حتى الاستثمار في الموارد الطبيعية بفرض التصدير .

٥٦ - وبالرغم من أن مساواة النقل الرديء وهيكل الاتصالات الضعيفة تؤثر على جميع المستثمرين ، فمن المرجح أن تأثيرها يسع بشكل خاص إلى المستثمرين الأجانب . فال المستثمرين الأجانب ، بطبيعتهم ، أكثر اعتماداً على الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات من الشركة "العادية" : فهم قد يدخلون البلد بوصفهم مصدراً لمورد طبيعي ،

وقد يوردون كميات أكبر من معداتهم أو مدخلاتهم ، وقد يرغبون في الانتقال من الاستعاضة عن الواردات إلى التصدير ، كما أنه من المرجح أنهم يرغبون ، بوصفهم شركات كبيرة ، في التسويق إلى جميع أنحاء بلد ما .

باء - العرقيل المتعلقة بالسياسة العامة

٥٧ - والى جانب مسائل الموقع وحجم السوق والمهارات والهيكل الأساسية ، يبدو أن للبيئة التجارية العامة في البلد المضييف وزنا كبيرا في القرارات التي تتخذها الشركات عبر الوطنية بالاستثمار ، ويوضح هذا بشكل أكبر في البلدان الصغيرة . ومن بين العناصر الرئيسية يوجد الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي ، والمواقد الرسمية من الاستثمار الأجنبي عموما من الاستثمار الخام ، والمساواة في المعاملة مع الشركات المحلية ، وسهولة تحويل الأرباح ، وشباث القواعد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ووضوحها وعدالة هذه القواعد وفعاليتها عند تطبيقها . ومن الصعب الحكم على الأهمية النسبية لهذه الاعتبارات ولكنها تعظم في جميع الأحيان تقريبا بأهمية أكبر من العوامل الضريبية . وكثيرا ما يحدث تضارب بين ازالة العرقيل المتعلقة بالسياسة العامة وبين أهداف وطنية أخرى ، وينبغي لبلد ما أن ينظر دائما بتمعن في عيوب جذب الاستثمار الأجنبي وكذلك في مزاياه وتكييف سياساتها حسب تلك العيوب والمزايا . فالاستثمار المباشر الأجنبي له أبعاد كمية وكيفية .

٥٨ - ورغم إهراز تقدم كبير في السنوات الخمس الماضية في مجال استكمال وتنقیح ونشر مدونات الاستثمار أو المبادئ التوجيهية لجعل الاستثمار الأجنبي أكثر إغراء ، فإنه لا تزال هناك عدة سياسات محددة يعتبرها المستثمرون الأجانب المحتملون عيوبًا لا تشجع على الاستثمار .

١ - انعدام وجود أحكام تشريعية رسمية للاستثمار الأجنبي

٥٩ - ينطبق انعدام وجود أحكام تشريعية رسمية للاستثمار الأجنبي اليوم على أقلية فقط من البلدان الأفريقية . وفي تلك الحالات فإن الشركات الأجنبية لا ترغب في الاستثمار بكميات كبيرة بسبب الاحتمال الكبير في أن تغير الحكومة المضيفة القواعد بالنسبة للمستثمرين الأجانب . وتمثل هذه الرغبة في وجود قوانين ثابتة ومؤكدة لدى الشكاوى التي يبديها المستثمرون الأجانب أكثر من غيرها . فإذا ما حدث أن تغير

القانون فيمكن الاشعار بذلك وتحجب القوانين الرجعية الاشر تجنبًا تماما . وإن انعدام التشريعات لحماية البراءات أو حقوق التأليف رادع لبعض أنواع الاستثمار ، لاسيما في ميداني الصيدلة وعلوم المعلومات ، ولبعض أنواع نقل التكنولوجيا في عدة صناعات أخرى . وجمهورية افريقيا الوسطى ومصر وكينيا ونيجيريا من بين البلدان التي لديها قوانين استثمارية تحمي البراءات والعلامات التجارية .

٢ - السياسات الضريبية

٦٠ - تُعطى للسياسة الضريبية عموماً الأهمية الكبيرة عند الدخول ، وهي نقطة المقارنة مع بلدان أخرى ، وقبل أن تصبح ظروف العمل ذات أهمية . ولعل الأهم من ذلك أن السياسات الضريبية في بلدان أخرى ، ترفع عتبة ما تتوقعه الشركات . فبما أن عدداً قليلاً فقط من البلدان الصناعية يعرض تسديد الضرائب التي لا تدفع نظراً لامتيازات بموجب اتفاقات للازدواج الضريبي (جمهورية ألمانيا الاتحادية وبليجيكا من بين المستثمرين الأجانب الرئيسيين) ، فإن هذا الامتياز ، الذي قد يكون مفيداً للمستثمرين المحليين ، أقل قيمة منه للمستثمرين الأجانب ، بيد أنه يكلف الحكومات كثيراً . وفي بعض البلدان يُعفى المستثمرون الأجانب من الضرائب العقارية وضرائب المبيعات ومن ضرائب المرتبات المدفوعة إلى الموظفين المفترضين في المشاريع المشتركة . وفي زائير تُعفى مشاريع الاستثمار التي تسهم بشكل كبير في إيجاد وظائف من الضرائب على أجور العمال . بيد أن البلدان الأفريقية تلتقط بشكل أقل إلى القروض وبدلات الاستثمار مما تفعل بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . ولا تعتبر عموماً الامتيازات التفضيلية لفائدة المستثمرين الأجانب ايجابية بسبب ما قد تحدثه عموماً من شعور بالضيق لدى المستثمرين المحليين . وعلى البلدان أن تعتبر الخسائر الممكنة إذا كانت الشركات تدفع في الضرائب أقل مما يبرره نسبتها من الأنشطة في البلد .

٣ - التحكم في أسعار الصرف

٦١ - إن هذا التحكم ، لاسيما في تحويل الأرباح ، من العوائق الرئيسية أمام الاستثمار المباشر الأجنبي . فهناك بلدان عديدة تفرض ضريبة عند المنبع على تحويل الفوائد والأرباح . وتتحكم جميع هذه البلدان تقريباً في أسعار الصرف بشكل أو باخر ، فتكون طبيعة هذا التحكم (أو ما يحدث فيه من تغيرات غير متوقعة) هو الذي يمثل رادعاً كبيراً . ومن ذلك مثلاً حالة تحديد ذلك التحكم حسب قيمة الاستثمارات الأولية من العملة المحلية في بلد تخفض فيه قيمة تلك العملة كثيراً (مثل ما هو الحال في

كينيا) أو اذا كانت جزءا من مجموعة من القيود الصارمة بشكل غير عادي والمفروضة على جميع التدفقات إلى الخارج .

٦٢ - وقد تعرقل قيود الصرف الاجنبي المفروضة على رأس المال أيضا المستثمرين الاجانب وذلك بقصر مصادر الواردات على بلدان منطقة الفرنك في حالة هوريشيوس مثلا . ويحدث بوجه خاص في البلدان التي لها انظمة كمية فيما يتعلق بتخصيص الصرف الاجنبي ان يمثل تكرار انعدام ضمان حصول المستثمر الاجنبي على الصرف الاجنبي لاقتناء ما يلزم انتاجه من واردات وسيطة عائقا رئيسيا أمام الاستثمار المباشر الاجنبي .

٤ - القيود المفروضة على بعض الانشطة او القطاعات

٦٣ - تمثل تلك القيود المفروضة مثلا على الاقتراض المحلي أو شراء أسهم في الشركات المحلية أو امتلاك الاراضي ، عوائق كبيرة بالنسبة للشركات الاجنبية ، التي تمنع ايضا من تحويل أرباحها أو مدفوعات فوائدها إلى الخارج . والبلدان التي يكون فيها مدى وطبيعة القيود غير مضمونين أو متغيرين ، مثلا يقال بالنسبة لزامبيا ، هي بلدان تنفر المستثمرين بشكل خاص .

٥ - اتفاقيات حماية المستثمر

٦٤ - يقال إن المستثمرين المحتملين يحجرون عن الاستثمار بسبب عدم قيام بعض البلدان الافريقية بتوقيع اتفاقيات لضمان المستثمر (اثيوبيا ، انغولا ، الجزائر ، الجمهورية العربية الليبية ، زيمبابوي) . وبالنسبة لمستفيد جديد قد يعتبر ذلك مؤهلا سلبيا بيد أن تاريخ الاستثمار الاجنبي الشامل في بلدان أمريكا اللاتينية التي لم توقع مثل تلك الاتفاقيات وعدم الاكتتراث بها الواضح في استقصاءات المستثمرين الاجانب أمران يوحيان بأنه لم يكن لذلك في الماضي أهمية كبيرة .

٦ - التعريفات الجمركية

٦٥ - إن التعريفات الجمركية من الادوات الرئيسية التي استعملتها البلدان النامية لتشجيع المستثمرين الاجانب على القيام باستثمارات في مجال الاستعاضة عن الواردات ، وتشير الدلائل المتاحة إلى أنها فعالة . بيد أنه ينبغي الالتزام الحذر عند استعمال

التعريفات الجمركية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ، لأن الاستثمار في أنشطة لا يتمتع فيها البلد بميزة مقارنة لغير استثماراً مفيدة اجتماعياً .

جيم - الادارة العامة

٦٦ - ومن العوائق التي وقفت ولاتزال تقف عادة في طريق المستثمرين الأجانب مجموعة العوامل المتمثلة بالادارة وبجناح اتخاذ القرارات لدى الحكومة المضيفة . وغالباً ما تبدو هذه العوامل بطول مدة التأخيرات في الحصول على الاذن الاولى بالاستثمار في البلد حتى عندما يكون الاستثمار الأجنبي ممثلاً من جميع الوجوه لما يتصل به من قوانين ومبادئ توجيهية متعلقة بالاستثمار . وبعد ذلك ، فإن مديرى مشاريع الاستثمار الأجنبي يواجهون (غالباً مع نظرائهم المحليين) عراقيل ادارية يتطلب تشغيل هركاتهم الناجح في التغلب عليها تكراراً .

٦٧ - ويعود الكثير من التأخير إلى قلة الخبرة أو إلى عدم ملائمة الاجراءات ، في ميدان سيفيد الاصلاح فيه المستثمرين الأجانب والمحليين معاً . بيد أن الحالة مضرة بشكل خاص بالاستثمار الأجنبي : والمستثمرون الأجانب أكثر ادراكاً لذلك لأنهم على اطلاع بالاجراءات في بلدان أخرى ، ولهم الخيار في تحديد مكان استثمارهم . ومن طرق التخفيف التي تستعملها أحياناً البلدان الآسيوية ، والتي يدعو إليها عموماً المستثمرون الأجانب ، إنشاء مكاتب استثمار "وحيدة الاجراء" ، يقدم فيها مسؤولون ملمون بمتطلبات سائر الوزارات ، التي تتعامل مع الاستثمار ، المشورة والمساعدة إلى المستثمرين الأجانب .

دال - القدرة على التفاوض

٦٨ - ومن المفارقات أن انعدام الثقة من جانب البلد المضيف قد يمثل عائقاً في التعامل مع المستثمرين الأجانب . والتفاوض وليس العرف هو الذي يحكم العلاقات بين الشركات عبر الوطنية والحكومات المضيفة . والتجارب الأولى هي غالباً أصعبها ، فالبلدان تفرط في حذرها عند التخفيف من المراقبة وعند اتخاذ القرارات ، مما يزيد من عراقيل السياسة العامة والبيروقراطية المذكورة أعلاه . بيد أن أنشطة المركز الاستشارية تدل على أن القدرة التفاوضية يمكن اكتسابها بسرعة . ويمكن للترتيبيات القائمة أن تكون في الغالب مثالاً للترتيبيات الجديدة . وتوجد شرورة من المعلومات عن مصادر التمويل الأجنبي وعن مختلف الطرق والوسائل للاستفادة من تلك المصادر . وقد

ساعدت الاشكال الجديدة للاستثمارات في السبعينات على تحديد مجموعة من رسوم السوق بالنسبة لمختلف عناصر الاستثمار الاجنبي . وهناك معلومات اضافية في التحسينات التي دخلت على معايير المحاسبة خلال السبعينات بالنسبة للشركات في البلدان الصناعية (اسيما الولايات المتحدة) . وهذه المعلومات وما يتصل بها من مساعدة ارشادية متوفرة بسهولة للمستفيدين الجدد من الاستثمار المباشر الاجنبي ، عن طريق المركز وغيره من المؤسسات الدولية .

خامسا - الإجراء الدولي

٦٩ - وفرض الاستثمار المباشر الاجنبي في افريقيا ليست مشرقة ، بالنسبة لمناطق النامية الأخرى ولما شهدته افريقيا ذاتها في الماضي (وخصوصا في السبعينات) . ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى البيئة الخارجية ، التي لم تكن مواتية في الثمانينات ، والتي بدأت تأخذ الاتجاه الصحيح مع توفر الدعم الدولي . وأصبحت المواقف الوطنية تجاه الاستثمار الاجنبي في الكثير من البلدان أكثر تجاوباً من أي وقت مضى منذ الاستقلال . إلا أن مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد أيضاً على الكثير من العوامل التي تخرج عن نطاق السيطرة السياسية الوطنية مثل التطورات التي تحدث في أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة ونمو التجارة الدولية وأداء الاقتصاد العالمي . وعلاوة على ذلك ، فإن التغلب على العوائق الهيكيلية يتطلب اتخاذ إجراءات داعمة على الصعيدين الإقليمي والدولي .

٧٠ - وتنتظر الشركات عبر الوطنية إلى افريقيا على أنها منطقة جفاف ومجاعات وديون . أما واقع التنمية في افريقيا فهو أقل قسوة ، كما يتبيّن من الأفرع السابقة ، فالفرص الحالية للاستثمار الخام الذي يُدرِّ ربحاً أكبر تتجاوز تصورات المستثمرين المحتملين . ولن يكون هناك حافز على بدء استثمارات كبيرة إلا إذا تغيرت نظرة الشركات عبر الوطنية لتتسق مع إزالة العوائق أمام الاستثمار المباشر الاجنبي التي تعكس وجهة نظر أكثراً تأييداً من جانب البلدان المضيفة للاستثمار المباشر الاجنبي في افريقيا . وتدعى الحاجة إلى القيام بجهود دعائية كبيرة - حملة إعلامية - لتنقير النظرة السلبية السائدة عن افريقيا . ومن شأن تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة بين المسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين في الشركات عبر الوطنية أن يكون أداة مفيدة في هذا الصدد .

٧٦ - ويجب على الحكومات أن تتبع نهجا دوليا أكثر فعالية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في إفريقيا يكون ذا أولويات أوضاع ، ويتم على أساس تحليل دقيق لمزايا الاستثمار الأجنبي وعيوبه . ومن شأن التقييمات الأوضاع لاحتياجات الوطنية - من رأس المال الاستثماري ونقل التكنولوجيا والتدريب والموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية - أن تسفر عن شروط أداء أفضل للشركات عبر الوطنية ، وتوجد معياراً أفضل للعمل في التضارب الذي لا بد أن ينشأ من إزالة العقبات التي تكتنف السياسة العامة والأهداف الإنمائية الوطنية الأخرى . ويقوم المركز والمؤسسة المالية الدولية ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتقديم خدمات استشارية للحكومات التي تطلب المساعدة في مجال وضع السياسات والتشريع المتعلقين بالاستثمار المباشر الأجنبي وفي تنسيق الإجراءات .

٧٧ - وفي إطار الأولويات المشتركة بين القطاعات والتي تحدها الحكومات الوطنية ، يمكن لمقدرة المركز على تقديم المساعدة التقنية في عدة مجالات أن تفيد البلدان الإفريقية خاصة في التوغل إلى اتفاقات تعود بالنفع المتبادل على كل من البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية . وتحتفل هذه المجالات بهيكلة الاستثمار المباشر الأجنبي المملوک للأجانب بكامله والمشاريع المشتركة والترتيبات غير المتعلقة برأس المال السهمي في مجالات التعدين والنفط والزراعة ومصائد الأسماك والخدمات ، وبصفة خاصة السياحة .

٧٨ - ومع وجود التزام واضح ، ينبغي أن تسعى الحكومات ، في نفس الوقت إلى المستثمرين الأجانب في القطاعات أو الأنشطة التي يعد الاستثمار الأجنبي فيها مفيدا ، بأسلوب يوازي الإعلان عن عطاءات إقامة المشاريع . وتنتظر الآثار الإيجابية لهذا النهج الفعال تجاه الاستثمار الأجنبي في إفريقيا من تجربة التحويل إلى القطاع الخاص في عدد من البلدان الإفريقية . فمثلا ، لم تنته عملية تحويل مصنع النسيج في توغو إلى القطاع الخاص إلا في شباط/فبراير ١٩٨٧ بعد أن نظرت الحكومة في ١١ عطاء تنافسيا من مستثمرين أجانب يشتمون إلى بلدان بعيدة عنها بعد الهند وغرب أوروبا والولايات المتحدة .

٧٩ - والتعاون الإقليمي هو وسيلة فعالة تستطيع بها البلدان الصغيرة أن ترفع من حصتها الجماعية في أسواق إلى ما يتجاوز الفرص الاستثمارية الخامسة بكل بلد منها . ويتمثل دور المركز في وضع ميثاق للمشاريع المتعددة الأطراف في برنامج المساعدة التقنية في ذلك النوع من المساعدة الذي يمكن أن يعزز العمليات المماثلة في

افريقيا . وعلاوة على ذلك ، يمكن للمركز أن يساعد في إقامة المشاريع التي تشارك فيها دولتان افريقيتان أو أكثر وفي المفاوضات بين هذه المشاريع والمستثمرين الأجانب .

٧٥ - وهناك ميزة في التعامل مع الشركات عبر الوطنية الكبيرة التي لها آفاق تخطيطية طويلة الأجل والتي يرجع ، بدرجة أكبر ، أن تستثمر من جديد بمجرد أن تستقر . وعادة ما تتخذ هذه الشركات قراراتها على أساس دراسات تقوم هي بإعدادها ، فإذا كانت الفرض المعروفة حقيقة ، والظروف مواتية فعلا بما فيه الكفاية ، تقل العقبات الناجمة عن التصورات التي تطرحها وسائل الإعلام .

٧٦ - ومع ذلك ، فإن الشركات عبر الوطنية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم يمكن أيضا أن تقوم بدور الشريك المناسب للكثير من البلدان الافريقية ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن معظم هذه الشركات غالبا ما تتميز بأنها أكثر قدرة على الابتكار وأكثر مرنة ولأن المنتجات والتكنولوجيات التي تطورها هذه الشركات قد تكون ملائمة بشكل خاص للبلدان الافريقية . ومع ذلك ، فإن البحث عن تكنولوجيات محتملة هو مهمة مضنية تتطلب الوصول إلى السجلات الهندسية ، كما أن المنظمات الدولية (مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤخرا ، الخدمة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي تقدمها المؤسسة المالية الدولية) يمكن أن تفيد كوسط بين البلدان والشركات عبر الوطنية .

٧٧ - ومنذ السبعينيات يقوم الكثير من البلدان المتقدمة النمو بدور فعال في دعم أنشطة صناعاتها في البلدان النامية . وينبغي لبلدان الوطن أن تنظر في إعطاء حواجز خاصة لشركاتها عبر الوطنية كي تستثمر في افريقيا فالبلدان الاسكتلنديّة ، مثل السويد ، تشجع شركاتها الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم على أن توسع نشاطها ليشمل النطاق الدولي عن طريق تزويدها بمعلومات عن المشاريع الممكنة في مختلف البلدان المضيفة ، والمساعدة بالتوسط في إبرام العقود وتقديم الدعم المالي مثل القروض والضمادات . إلا أن التدفق الكبير للاستثمار المباشر الأجنبي الناجم عن ذلك توجه إلى أوروبا . ويمكن لهذه البرامج التشجيعية التي تستهدف افريقيا أن تجلب مستثمرين أجانب غير تقليديين ونوع جديد من نقل التكنولوجيا . وهناك حاجة إلى مزيد من التفكير فيما يمكن أن تفعله بلدان الوطن من أجل تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في افريقيا .

٧٨ - وإذا وفرت البلدان المتقدمة قدرًا أكبر من الوصول إلى الأسواق العالمية للبلدان الأفريقية ، فإنها تستطيع بذلك أن تزيد من فرص الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال الصناعات التحويلية . إن الخبرة المكتسبة من اتفاقية لومي بما حققته من نجاح نسبي في جذب الاستثمار المباشر في قطاع الزراعة ، ي ينبغي أن تعمم في قطاعات وأسواق أخرى وينبغي تكميلها بتسهيلات لإئتمانات التمويل وبالتالي تقليل من المخاطر التجارية وإنشاء مناطق لتجهيز المصادرات تخضع لإدارة سليمة . ويمكن النظر في إنشاء مركز أفريقي لتشجيع الاستثمار يتم تدعيمه عن طريق اتفاقيات تعقد بين البلدان المتقدمة لفتح الأسواق الداخلية الأفريقية أمام المصادرات الأفريقية . وينبغي تقديم المساعدة الأولية أيضًا لتعزيز تطوير المؤسسات المالية التي يمكن أن تدعم الانتاج والتجارة .

٧٩ - وهناك حاجة إلى آليات مبتكرة لدعم منظمي المشاريع الاستثمارية الخامسة المحتملين على المستوى المحلي . وقد بدأ المركز برامج تهدف إلى أن تستغل مباشرة موارد الشركات عبر الوطنية في تطوير الإقدام على تنفيذ المشاريع والمؤسسات القائمة على التكنولوجيا في أفريقيا . وتحتاج البرامج إلى خلق بيئة شاملة تتتيح زيادة التفاعل بين الشركات عبر الوطنية والقطاع الخاص المحلي ، بحيث تدخل الشركات عبر الوطنية بوصفها حملة أسمهم ، أو كأطراف تقدم التمويل أو الضمان أو التكنولوجيا أو المهارات الإدارية ؛ في حين لا يقدم المركز إلا المساعدات التقنية للحكومة .

٨٠ - ولوحظ قبل ذلك أن عدة حكومات Africaine قامت بمبادرات لتنمية بعض مشاريعها المملوكة لمؤسساتها العامة . وفي هذا المجال أيضًا ، يمكن للمركز أن يساعد في إجراء المفاوضات مع الشركات عبر الوطنية في إطار هذه البرامج للتحويل إلى القطاع الخاص في الحالات التي ترى فيها الحكومات أن من المجدي اشراك الشركات عبر الوطنية .

٨١ - وتؤدي التدفقات الإنمائية الرسمية الناجمة عن تحسين الظروف الاقتصادية الأساسية في البلدان الأفريقية ، إلى التشجيع غير المباشر لاحتياطات الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا . وعلى سبيل المثال ، فإن من شأن استخدام تدفقات رأس المال العام إلى الداخل أو أموال النظاراء في بناء الهياكل الأساسية العمرانية وتنمية الموارد البشرية أن يساعد في التخفيف من العقبات الهيكلية الأساسية الطويلة الأجل أمام الاستثمار المباشر الأجنبي . ومما له أهمية في هذا الشأن المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة لإجراء الدراسات الاستقصائية لاستكشاف الموارد المعدنية ومصادر الأسماك والقدرة في مجال السياحة ، وكذلك التعاون الدولي في مجال استكشاف الطاقة والتنمية .

٨٢ - وفي الكثير من البلدان ، تتطلب التقلبات الكبيرة التي تحدث في حسابات العملات الأجنبية فرض قيود على تحويلات الأرباح . ولذلك ، فإن دعم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لموازين المدفوعات يمكن أن يساعد في تنفيذية الضمانات الحكومية لتحويلات الأرباح فيزيلاً بذلك قبضاً رئيسياً من قيود السياسة العامة التي تواجه التدفقات الأكبر للداخل من الاستثمار المباشر الأجنبي . ومن شأن اتخاذ إجراءات دولية لحل مشكلة ديون إفريقيا أن يحقق أثراً بالغ الفائدة . ومما قد يجدر ذكره ، في هذا السياق ، أن المركز يمكن أن يقدم خدمات استشارية للحكومات الإفريقية في استكشاف امكانيات مبادلات الدين برأس مال أسهمي وفي تحليل تكاليف هذه المبادلات وفوائدها .

٨٣ - ويعتزم المركز اجراء استكشاف أعمق لهذه الإمكانيات وغيرها بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي المتبادل المنفعه في بلدان إفريقيا وغيرها من أقل البلدان نمواً . وفي غضون ذلك ، يقف المركز على أهبة الاستعداد للاستجابة لاي طلب يتعلق بتوضيح أو تنفيذ بعض الأفكار المذكور أعلاه ، إذا رغبت الحكومات الإفريقية في ذلك .

الحواشى

(١) تعتمد إفريقيا على الصادرات من السلع الأساسية ، وقد ساعد الاستثمار في القطاع الأول في بناء هذه القدرة على التصدير ، ومع ذلك فإن حمائل المؤسسات الأجنبية القائمة على التصدير يتبين أن تقييم في ضوء التدفقات المالية إلى الخارج (المدفوعات المنظورة وغير المنظورة لعوامل الانتاج الأجنبية) وكانت هذه التدفقات إلى الخارج كبيرة نسبياً في بعض الحالات .

(٢) يشمل الاستثمار المباشر الأجنبي ٢ في المائة فقط من تدفق الموارد الصافية إلى إفريقيا جنوب الصحراء . انظر ، تمويل انتعاش إفريقيا ، تقرير وتوصيات الفريق الاستشاري المعنى بالتدفقات المالية في إفريقيا ، الأمم المتحدة ، شباط/فبراير ١٩٨٨ .

(٣) على مدى السنوات القليلة الماضية ، شملت هذه المؤسسات ما يلي : الكاميرون - زراعة الموز ، والكونغو - الأسمنت ، وكوت ديفوار - الصناعات الزراعية ، التجارة ، الأشغال العامة ، السياحة ، وغانا - زيت النخيل ، وغيرها - المشروبات غير الكحولية ، وليبيريا - تكرير النفط ، ونيجيريا - المواد

الكيمائية ، ورواندا - الشقاب ، والسودان - الزراعة ، الصناعات التحويلية (أعلن في حزيران/يونيه ١٩٨٨) ، وتوجو - الصلب ، النسيج ، النفط ، الأدوات الزراعية ، اللدائن ، الرخام .

(٤) في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، لم تسجل الاحصاءات الرسمية اليابانية أي استثمارات جديدة في افريقيا .

(٥) في عام ١٩٨٦ ، بلغت نسبة المدخرات في جميع الاقتصادات النامية ٢٤ في المائة ، غير أنه من بين ٣٥ بلداً افريقيا سجلت بيئاتها بصورة منفردة ، كان هناك ١١ بلداً فقط تجاوزت النسبة فيها ١٥ في المائة ، وكان هناك ١٠ بلدان قلة فيها النسبة عن ٥ في المائة (انظر ، البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٨ ، واشنطن ، العاصمة ، ١٩٨٨) .